«النفط الكويتي» يرتفع 1٪

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 82 سنتا ليبلغ 69,72 دولارا بزيادة 1,1٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس عن أعلى مستوى في أكثر من 3 أعوام الذي سجلته في الجلسة السابقة بفعل تأثر السوق بزيادة مخزونات الوقود والإنتاج في الولايات المتحدة. وسجلت العقود الآجلة لخام برنت 73,71 دولارا للبرميل بانخفاض 15 سنتا أو 0,2٪ عن التسوية السابقة. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 12 سنتا أو 0,2٪ إلى 67,58 دولارا للبرميل، حسب «رويترز».

يمثل 3٪ من الناتج المحلي للبلاد ويتضخم سنوياً

العمالة المنزلية.. اقتصاد موازٍ مُتخم بالمليارات

مليار دينار فاتورة سنوية.. 25٪ من القوة العاملة.. 700 مليون دينار تكلفة استقدام

محمود فاروق

أصبحت العمالة المنزلية جزءا أساسيا في الاقتصاد الكويتي بوصول عدد العاملين بالقطاع العائلي إلى 677 ألف عامل بنهاية نوفمبر الماضي حسب بيانات الادارة المركزية للاحصاء. وينفق الكويتيون 1,02 مليار دينار سنويا (3,4 مليارات دولار) على العمالة المنزلية من رواتب وأوجه أنفاق أخرى ما يفوق 5 ٪ من اجمالي انفاق الحكومة الكويتية سنوياً وقرابة 3 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.

ووفقاً لحسبة قامت بها «الأنباء» يصل حجم الانفاق الشهري على العمالة المنزلية 85 مليون دينار (280 مليون دولار) حيث يبلغ متوسط ما يتم انفاقه على العامل الواحد شهريا قرابة 125 دينار تتضمن 100 دينار أجر شهري في المتوسط اضافة الى خدمات الاتصالات والملابس وتذاكر الطيران وبعض النثريات الأخرى.

ويضاف للانفاق الدوري على العمالة المنزلية تكلفة الاستقدام والتي تصل إلى قرابة 700 مليون دينار للعمالة القائمة (بناء على احتساب ألف دينار متوسط تكلفة الاستقدام للعامل الواحد). فيما يصل حجم تكلفة الاستقدام سنويا قرابة 15 مليون دينار حيث يتم استقدام 15 ألف عامل منزلي

280 مليون دولار فاتورة شهرية تشمل الأجور ونفقات أخرى

مساهمة اقتصادية متزايدة وقطاعات الطيران والصرافة والاتصالات أكبر المستفيدين

15 مليون دينار متوسط تكلفة الاستقدام والاستبدال سنويا

سنويا في المتوسط.

وللعمالة المنزلية كغيرها من المقيمين مساهمة في النشاط الاقتصادي وأن كانت أقل من غيرها من خلال ما تقوم به من أنشطة اقتصادية تخدم في الاساس قطاعات اقتصادية بعينها ومنها:

● شركات الطيران والسياحة: حيث يقوم ذلك العدد الكبير في المتوسط برحلة سنوية إلى موطنه.

● شركات الصرافة: حيث يقوم العامل بتحويل الجزء الأكبر من أجره الشهري حيث لا يحتاج الى مصروفات يقوم بها بنفسه حسب طبيعة عمله.

● شركات الاتصالات: تمثل العمالة المنزلية 25 ٪ من القوة العاملة في الكويت ويعتمد معظمهم على خدمات الانترنت في الاتصال بذويهم بشكل شبه يومي.

● تجارة التجزئة: تعتبر مساهمة العمالة بالقطاع العائلي في نشاط تجارة التجزئة قليلة ولكنها موجودة وان كانت موسمية خاصة في فترة الاجازات السنوية.

وتشكل العمالة الآسيوية الغالبية الكاسحة بين العمالة المنزلية في البلاد. وتعكس تلك المعدلات المضطردة في استقدام العمالة المنزلية مدى زيادة الطلب الأمر الذي أدى إلى الارتفاع المبالغ فيه في تكاليف الاستقدام التي وصلت الى 1300 دينار للفلبينيات والنيباليات ويتوقع أن يشهد السوق ارتفاعا ملحوظا في تلك الاسعار مع قدوم شهر رمضان خلال الايام القليلة المقبلة.

وتتضمن معلومات وبيانات إحصائية صادرة عن الادارة المركزية للأحصاء أن العمالة الهندية تتصدر هذه العمالة بـ 291 ألف، تليها الفلبينية التي يصل إجماليها إلى 163 ألفاً، ثم البنغلاديش بنحو 81 ألفا، ثم السيريلانكية 67 الفا، وخامسا النيبالية بـ 24 الف بينما تتوزع البقية على جنسيات آسيوية وإفريقية.

ولا تستبعد توقعات الجهات الحكومية أن عدد العمالة سيزيد خلال الايام المقبلة ليصل إلى 700 الف بنهاية العام، وذلك بعد قرار وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، بشأن تحديد تكلفة استقدام العمالة المنزلية عن طريق المكاتب بقيمة 990 دينارا كويتيا وعن طريق تقديم الكفيل جواز سفر العمالة إلى المكتب بقيمة 390 دينارا وذلك لمدة ستة أشهر على أن يعاد النظر بالتكلفة وفق ما يسفر عنه التطبيق العملي والصالح العام.

وصرح المدير العام لشركة الدرة للعمالة المنزلية الكويتية صالح الوهيب في وقت سابق أن قرار مجلس الوزراء الخاص بتمكين الشركة من استقدام عمالة من دول جديدة مثل إندونيسيا وبنجلاديش وفيتنام ونيبال وغيرها سيسهم في وفرة العمالة وخفض كلفة استقدامها.

واوضح ان الشركة تعمل جاهدة على فتح الباب لاستقدام عمالة منزلية من الدول الجديدة بكلفة مالية مناسبة وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية، مبيناً أن استقدام العمالة من أي دولة يأتي وفق الشروط والضوابط المعمولة بها في الدول المصدرة.

---

8 شركات وبنوك محلية عقدت 60 اجتماعاً مع المستثمرين بلندن

الخالد: اهتمام كبير بجولة البورصة الترويجية وسنتابع جولاتنا

خالد الخالد

حققت بورصة الكويت نجاحا باهرا في تنظيم أول جولة ترويجية لها في لندن، بالتعاون مع مؤسسة الخدمات المالية والاستثمارية الأميركية المتعددة الجنسيات «غولدمان ساكس»، وشارك في الجولة نخبة من البنوك والشركات المحلية من بينها بنك الكويت الوطني، بيت التمويل الكويتي، بنك برقان، شركة الاتصالات المتنقلة (زين)، شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، شركة مباني، ميزان القابضة وهيومن سوفت.

الفعالية أقيمت بالتعاون مع «غولدمان ساكس» والاجتماعات بمقر الشركة الرئيسي في بريطانيا

مؤسسات وطنية مدرجة تعرض خيارات استثمارية رابحة بقطاعات متنوعة

جئنا إلى لندن لتعزيز معرفة المؤسسات البريطانية بالفرص الاستثمارية في الكويت

وعقدت البنوك والشركات المشاركة في الجولة أكثر من 60 اجتماعا مع ممثلي أكبر المؤسسات الاستثمارية في المملكة المتحدة المهتمة بالاستثمار في الكويت، من بينها صناديق ثروات، بنوك تجارية وصناديق استثمار مشتركة، صناديق تحوط، صناديق تقاعد وشركات تأمين.

ووفرت تلك اللقاءات، التي عقدت في مقر شركة غولدمان ساكس في لندن، فرصة فريدة للمؤسسات الاستثمارية البريطانية لتتعرف عن قرب على منافع الاستثمار في أسهم الشركات المحلية الكويتية، فضلا عن الاطلاع بصورة أدق على أدائها واستراتيجية ممارسة أعمالها والتوقعات المرجوة منها.

وعبر الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت خالد الخالد عن سروره بنجاح الجولة الترويجية، وقال: «جئنا إلى لندن لتعزيز مستوى معرفة المؤسسات البريطانية بالفرص الاستثمارية الممتازة المتوافرة في السوق الكويتي، ويسرني تمكن جولتنا الترويجية من استقطاب اهتمام كبير من قبل أهم المؤسسات الاستثمارية في المنطقة الأوروبية. وقد مكنتنا مشاركة 8 شركات محلية مدرجة في البورصة من عرض خيارات استثمارية رابحة ضمن عدد من القطاعات التجارية».

وأضاف: «يعد هذا النجاح الذي حققناه في جولتنا الأخيرة في لندن خطوة أخرى نحو تجسيد رؤيتنا في تطوير سوق استثمارية حيوية وناضجة ومتنوعة، والحقيقة أننا تقدمنا بخطوات ملحوظة على هذا الصعيد خلال العامين الماضيين. وتؤكد الآراء الإيجابية التي تلقيناها أننا نسير على الطريق الصحيح، وسنتابع جولاتنا الترويجية في الفترة المقبلة».

وتحرص بورصة الكويت باستمرار على المشاركة في الفعاليات التي تهدف للترويج للسوق الكويتية بين أوساط المؤسسات الاستثمارية العالمية لترتقي بمكانة شركاتها المدرجة. ففي أوائل مارس، شاركت بورصة الكويت في مؤتمر EFG Hermes One on One السنوي الرابع عشر الذي عقد في دبي، وركز خالد الخالد حينها على الأثر الذي تحدثه العمليات التشغيلية الجيدة، والأداء القوي لأسواق المال على النمو الاقتصادي. وشاركت بورصة الكويت مؤخرا أيضا في منتدى «المستثمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، الذي استضافه بنك إتش إس بي سي، وضم المؤتمر مجموعة من الجهات التنظيمية والبورصات وأكثر من 25 من أكبر الشركات من جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلا عن كبار المستثمرين من مدينة نيويورك في الولايات المتحدة.

تعمل بورصة الكويت على تطوير منصة استثمارية حيوية وجديرة بالثقة، تمنح للمصدرين فرصة الوصول لرؤوس الأموال، وللمستثمرين فرصة تنويع عوائدهم الاستثمارية، وبالتالي تعزيز مكانة البورصة كمؤسسة رائدة على مستوى المنطقة. وفي أبريل الجاري، أعلنت بورصة الكويت عن البدء في تطبيق المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق، والذي يشمل تغييرات جذرية على عدة مستويات، منها تقسيم السوق، وتطبيق مؤشرات الأسواق والقطاعات، وفواصل التداول، وقواعد الإدراج الجديدة.

وأضيفت الشركات المدرجة في بورصة الكويت مؤخرا إلى مؤشر FTSE Russell للأسواق الناشئة الثانوية ما يشهد على كفاءة التغييرات التي نفذتها البورصة.

62٪ من الجرائم يرتكبها موظفون من الإدارة العليا والوسطى

34٪ زيادة بالاحتيال المالي في المنطقة

أظهرت دراسة لـ «بي دبليو سي» وجود زيادة ملحوظة في عدد حالات الاحتيال المالي في الشرق الأوسط خلال العام الماضي بزيادة 34٪ في 2017 وفقاً لنتائج استطلاع الجريمة الاقتصادية والاحتيال في منطقة الشرق الأوسط لعام 2018 بعنوان «إخراج الاحتيال من بين الظلال» الذي أجرته الشركة مؤخرا.

وكانت جرائم سوء استخدام الأصول وسوء السلوك المهني والاحتيال المالي من قبل الزبائن هي أكثر أنواع الجرائم انتشارا من بين تلك التي أبلغ عنها المشاركون في الاستطلاع. وقد كشفت عمليات التدقيق الداخلي عن 20٪ من الجرائم تلتها البلاغات الداخلية السرية بنسبة 18٪ وعمليات إدارة مخاطر الاحتيال ومراقبة الأنشطة المشبوهة كلاهما بنسبة 14٪.

ويرتفع معدل جرائم الاحتيال المالي التي تقف وراءها أطراف داخلية بشكل سريع، إذ تمثل هذه الجرائم 48٪ من الجرائم الاقتصادية المبلغ عنها في المنطقة، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ الذي يبلغ 52٪. وأغلب جرائم الاحتيال المالي الداخلي تتم على أيدي أفراد الإدارة العليا والوسطى الذين يرتكبون 62٪ من الجرائم المبلغ عنها.

«التدقيق الداخلي» تكشف 20٪ من الجرائم تليها «البلاغات الداخلية» بنسبة 14٪

وقد أكد المشاركون في الاستطلاع على تحقق قيمة متزايدة لمؤسساتهم من خلال استخدام برامج مكافحة الاحتيال، وبناء عليه تتطلع غالبية المؤسسات الى تخصيص موارد للاستمرار والتوسع في هذه البرامج.

وفي هذا الصدد، قال نيك روبنسون، رئيس خدمات التحقق والنزاعات في بي دبليو سي الشرق الأوسط: «من شأن الضغوط الاجتماعية والبيئية أن تزيد من التركيز على قضايا الاحتيال المالي والجرائم الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. وهذا الارتفاع غير مفاجئ لأن هذه القضايا أصبحت أكثر حدة داخل المؤسسات. ويسلط التقرير الضوء على هذا الارتفاع إذ أبلغ 34٪ من المشاركين في الاستطلاع عن حوادث الاحتيال المالي و/أو الجرائم الاقتصادية في الأشهر الأربعة والعشرين الماضية.

وأضاف قائلا: «لا شك أن التكنولوجيا حليف قوي في هذا المجال، ومن الملاحظ زيادة اعتماد المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط على التكنولوجيا في جهودها لمكافحة الاحتيال، حيث اتفق 82٪ من المشاركين في الاستطلاع على أن استخدام الرصد المستمر الآني يساعد في مكافحة جرائم الاحتيال المالي».

جمعية ACCA: وصلت لأعلى معدلاتها منذ الربع الثاني 2015

الثقة باقتصاديات الشرق الأوسط الأفضل خلال 3 سنوات

تعافت الثقة في اقتصاد منطقة الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، لتصل إلى أعلى معدلاتها منذ الربع الثاني لعام 2015. بحسب استطلاع للظروف الاقتصادية العالمية قامت بها جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA ومعهد المحاسبين الإداريين.

وأظهر الاستطلاع وصول الثقة الاقتصادية العالمية إلى أعلى مستوياتها منذ أعوام، بفضل تحقيق نمو قوي منذ بداية عام 2017.

ويعد استطلاع الظروف الاقتصادية العالمية أكبر استطلاع اقتصادي دوري للمحاسبين حول العالم، سواء من حيث عدد المشاركين فيه أو مدى المتغيرات الاقتصادية التي يرصدها.

واستفادت الاقتصادات في الشرق الأوسط من ارتفاع أسعار النفط إلى جانب تحسن التوقعات العالمية. وحظيت الإمارات العربية المتحدة بالتحديد بارتفاع في الصادرات غير النفطية وزيادة في الإنفاق قبل انعقاد حدث «إكسبو العالمي 2020» حسب التقرير.

ويعتبر ارتفاع معدل الثقة عاملا مشجعا نظرا إلى قيام الدولة هذا العام بفرض ضريبة القيمة المضافة، ما يوفر المزيد من الحوافز الاقتصادية.

وتعمل الحكومات الإقليمية على الاستثمار بشكل مكثف في تحفيز الابتكار، والتقنيات الحديثة، وخلق فرص العمل للأجيال الحالية والمستقبلية. ويعتبر قطاع المحاسبة الإدارية أحد القطاعات التي توفر فرصا مثيرة لتحقيق حياة مهنية ناجحة، ونتطلع قدما لرؤية نمو متواصل في الثقة والتنمية الاقتصادية في المنطقة».

وفي محضر تعليقه على التوقعات العالمية، قال نارايانان فايديياناثان، رئيس قسم تحليل معلومات الأعمال لدى جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية «بلغت التوقعات الاقتصادية العالمية مستويات جيدة مستقرة منذ فترة. ويصب الارتفاع في معدل الثقة والذي تقوده أميركا الشمالية، بمصلحة عدد من الاقتصادات التجارية الرئيسية الأخرى كأفريقيا وجنوب آسيا».

وأضاف قائلا: «تعتبر احتمالية اندلاع حرب اقتصادية شاملة بين الولايات المتحدة والصين أكبر المخاوف على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من عدم كفاية الإجراءات المتخذة حاليا لإحداث تغيير جذري في أي من الاقتصادين المذكورين، إلا أنه يمكن أن ينتج عن التصعيد آثار عالمية تنعكس على الشركاء الإقليميين العديدين للطرفين».